

الفصل الثالث

الأصوات المتقاربة وعلاقتها بالمعرب والمهمل

(أ) الأصوات والمغرب :

هناك مصطلحان هاما يدخل علم الأصوات في أحد جوانبهما ألا وهما المغرب والدخيل ، ويفرق العلماء بينهما ، فأما المغرب فهو " الكلمات التي نقلت عن اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية سواء وقع فيها تغيير أم لم يقع وربما تناولته بالاشتقاق " ⁽¹⁾ ، أما الدخيل فيراد به " ما دخل اللغة العربية من مفردات أجنبية سواء في ذلك ما استعملته العرب الفصحاء في جاهليتهم وإسلامهم ، وما استعمله من جاء بعدهم من المولدين ... والعامل الرئيس في دخول هذه المفردات يرجع إلى ما أتيح للشعوب الناطقة بالعربية من قبل الإسلام ومن بعده من فرص الاحتكاك المادي والثقافي والسياسي بالشعوب الأخرى " ⁽²⁾ .

وبصفة عامة فإن " الدخيل كل كلمة دخلت لغة العرب واستعملها الناطقون بها وليست في الأصل منها " ⁽³⁾ .

وما يهمننا هنا هو كيفية معرفة المغرب أو الدخيل حيث لم يترك العلماء هذه الكلمات تدخل اللغة دون وضع ضوابط ومعايير للحكم عليها ، فإن لغتنا مرتبطة بكتاب مقدس ، ومن ثم فمن الضروري تمييز ما هو منها وما ليس منها هذه المعايير هي :

1- أقوال أئمة اللغة الثقات .

2- المعيار الثقافي والتاريخي .

3- عدم وجود جذر عربي (الاشتقاق) .

4- مخالفة الأوزان العربية (الميزان الصرفي) .

5- اجتماع الحروف وتواليها (المعيار الصوتي) " ⁽⁴⁾ .

(1) عوامل تنمية اللغة العربية د. توفيق محمد شاهين 133.

(2) فقه اللغة د. علي عبد الواحد وافي 193 .

(3) عوامل تنمية اللغة العربية 133 .

(4) انظر : التعريب في القديم والحديث مع معاجم للألفاظ المعربة ، د. محمد حسن عبد العزيز 48-60 بتصرف ، وانظر أيضا : عوامل تنمية اللغة العربية 147 .

ويهمنا هنا المعيار الصوتي "حيث وضع العلماء علامات يعرف بها العرب في العربية استنتاجوها من مقارنة نسج الألفاظ العربية بنسج هذه الألفاظ المعربة أو الحديث الذي يخص موضوع اجتماع الحروف بهذا الشأن لا تخلو منه معظم كتب المعاصرين⁽¹⁾.

"ويمكنك معرفة الدخيل بائتلاف حروفه فقد يتكون من حرفين متنافرين لا يجتمعان في كلام العرب ... وهذه الحروف نوعان :

النوع الأول : حروف لم تجتمع في كلمة عربية ألبتة .

والنوع الثاني : حروف تجتمع في كلام العرب غير أنها تلتزم ترتيباً خاصاً في تأليفها ، ورودها في كلمة بغير هذا الترتيب يدل على أنها في كلمات دخيلة .

"فمن أمثلة النوع الأول :

- | | |
|-------------------------------------|--------------------------------|
| 1- الجيم والقاف نحو الجوق | 2- الطاء والجيم نحو الطاجن |
| 3- الصاد والجيم نحو الجصّ | 4- الطاء والتاء مثل الطست |
| 5- السين والذال نحو الساذج | 6- الكاف والجيم مثل كندوج |
| 7- الجيم والتاء نحو الجبت | 8- الصاد والسين |
| 9- الصاد والزاي | 10- الصاد والطاء مثل الإصطفلية |
| 11- الباء والسين والتاء نحو البستان | 12- الكاف والقاف . |
| 13- السين والزاي . | |

"ومن أمثلة النوع الثاني :

- 1- مجيء النون قبل الراء مثل نرجس .
- 2- مجيء الزاي بعد الدال مثل المهندز .

(¹) انظر : فقه اللغة د. وافي 200 ، في فقه اللغة الدكتور عبد العزيز علام ، و الدكتور عبد الله ربيع 157-159 ، دراسات في فقه اللغة - د. صبحي الصالح 378 .

3- مجيء الشين بعد اللام .

4- مجيء الذال بعد الدال قليل ولذلك أبى البصريون أن يقولوا بغداذ بإهمال الأولى وإعجام الثانية.

5- ومن هذا القبيل أيضاً أن يكون الفاء والعين من جنس واحد " (1) .

أضف إلى ذلك " خلو الكلمة الرباعية والخماسية من حروف الذلاقة (فرمن لب) مثل عَقَجَش " (2) وهي قضية تناولناها من قبل .

والسؤال الآن : أين ابن دريد من كل هذا ؟

بالطبع لم يفت ابن دريد الحديث عن الكلمات الأعجمية المعربة وعلاماتها " وما عربته العرب فصار كاللغة " (3) .

ولا نبالغ لو قلنا إن ابن دريد لم يفته جميع ما سبق مما استدل به العلماء على الدخيل أو المعرب في اللغة العربية وليس من الناحية الصوتية فقط ، ولكن ما يهمننا هنا هو الناحية الصوتية ، كذلك ينبغي أن نشير إلى نقطة أشرنا إليها من قبل ، وهي أن ابن دريد لم يدرس هذا الموضوع دراسة علمية منظمة - بل إنه كان يلقي بالفكرة كلما جاءت مناسبة أو كلما عن له خاطر بباله .
ومن أمثلة النوع الأول عنده :

(1) كثر حديث ابن دريد عن اجتماع الجيم والقاف بصورة ملحوظة نذكر هذه المواضع تفصيلاً :

- " وقل ما يجيء في كلام العرب كلمة فيها جيم وقاف إلا كلماتٌ سبعٌ أو ثمان " (4) .

- " جعثق اسم وليس بثبت لأن الجيم والقاف لم يجتمعا في كلمة إلا في خمس كلمات أو ست " (5) .

- " الجيم والقاف لم يجتمعا في كلمة عربية إلا بحاجز وهي قليلة مع ذاك ، وكذلك الكاف " (6) .

(1) المعرب للجو البقي 22 - 24

(2) فصول في فقه العربية د. رمضان عبد التواب 363 .

(3) الجوهرة 1322/3 .

(4) الاشتقاق 429 .

(5) الجوهرة 1130/2 .

(6) الجوهرة 44،473/1 .

- " ولم تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربية إلا بحاجز منها : جلوبيق وهو اسم وجرندق وهو اسم أيضاً ، ورجل أجوق وهو غليظ العنق . والجوق الجماعة من الناس وأحسبه دخيلاً ، وأتان جلنفقة : سميئة وامرأة جنبشقة : نعت مكروه ، وامرأة جعفليق : كثيرة اللحم فأما الجوالق والجوسق فمعربان . وجاءت كلمة القاف فيها قبل الجيم وهي القنجل وهو العبد زعموا ، فأما جلق فموضع في الشام معرب والقاف والجيم متقاربتان ، واجتماعهما في كلمة قليل ، وقد قالوا جلق رأسه وجلق رأسه إذا حلقة .

" واختلف أهل اللغة في المنجنيق ، فقال قوم : الميم زائدة وقال قوم : بل هي أصلية ، وأخبرنا أبو حاتم عن أبي عبيدة وأحسب أن أبا عثمان أيضاً أخبرنا به عن التوزي عن أبي عبيدة قال : سألت أعرابياً عن حروب كانت بينهم فقال : كانت بيننا حروب عون تفقاً فيها العيون ، مرة نجنت وأخرى نرشق فقوله : نجنت دال على أن الميم زائدة ولو كانت أصلية لقال : نمجنت ، على أن المنجنيق أعجمي معرب " (1) .

(2-3) الجيم والكاف ، والقاف والكاف : " ليس في كلامهم قك ولا كق ... كذلك ليس في كلامهم بك ولا كج " (2) .

(4) " الفاء والميم لا يجتمعان في العربية إلا بحاجز بينهما أما فم فناقص " (3) .

* ومن أمثلة النوع الثاني عند ابن دريد :

1- النون بعدها راء : " وليس في كلامهم نون بعد راء بغير حاجز فأما نرجس فأعجمي معرب " (4) كذلك " قوله : " والنرش : زعم بعض أهل اللغة أنه التناول باليد نرشه نرشاً ولا أعرف ذلك ، وليس في كلامهم راء قبلها نون ، ولا تلتفت إلى نرجس فإنه فارسي معرب " (5) .

(1) جمهرة اللغة 49/1 .

(2) الجمهرة 44/1 .

(3) الجمهرة 488/1 .

(4) الجمهرة 127/1 .

(5) الجمهرة 735/2 .

(2-3) لام بعدها راء وكذلك دال بعدها تاء ففي إطار حديث ابن دريد عن البدء بالأقوى إذا اجتمع حرفان من جنس واحد يقول: "غير أن من شأنهم إذا أرادوا هذا أن يبدؤوا بالأقوى من الحرفين ، ويؤخروا الألين كما قالوا (و ر ل ، و ت د) فبدؤوا بالتاء مع الدال وبالراء مع اللام" (1).
كذلك قوله: "قوله تعالى: ﴿ ج ل ثناؤه ك ل ا ب ل ر ا ن ع ل ي ق ل و ب ه م م ا ك ا ن و ا ي ك س ب و ن ﴾" (2)، لا يبينون اللام ويبدلون راء "لأنه ليس في كلامهم" لر" (3).

(4) كذلك التتابعات الآتية الخاصة بأصوات الحلق:

"خ بعدها همزة - ح بعدها همزة - هـ بعدها همزة - هـ بعدها عين - عين بعدها خاء" وهذا يتضح من إقراره لقاعده البدء الأقوى من الصوتين المتقاربين في الكلمات الآتية: (أخ - أحد - أهل - عهد - نخع) (4).

(5) الترتيب الصوتي (ج ر م ن): "قال أبو بكر: ليس في كلام العرب (جيم راء ميم نون) إلا ما اشتق منه مثل (مرجان) ولم أسمع له بفعل متصرف وذكر بعض أهل اللغة أنه معرب وأخبر به أن يكون كذلك" (5).

* ابن دريد بين القدماء والمعاصرين :

أظهرت الإحصاءات الحديثة صدق ملاحظات ابن دريد فيما أتى به وخلاصة ملاحظاته هي عدم ورود التتابعات الآتية في اللغة العربية: (جق / قج / جك / كج / قك / كق / قم / مق / نر / لر / دت / خأ / هأ / حأ / هع / عح / جرمن).

بدايةً نجد د. إبراهيم أنيس يحاول أن يستخلص ملاحظاته حول اتجاه اللغة العربية في تركيب كلماتها كما يلي:

(1) الجمهرة 46/1 - 47 .
(2) المصطفين 14/83 .
(3) جمهرة اللغة 51/1 .
(4) الجمهرة 46/1 .
(5) الجمهرة 1137/3 .

- "ندرة تلاقي أصوات الحلق بعضها مع بعض بل لا يكاد يلتقي فيها إلا العين والهاء والعين تسبق دائماً مثل يعهد .

- "ندرة تلاقي الحروف قريبة المخرج أو الصفة بوجه عام ، فلا يكاد تتلاقى . (ل ، ر ، ن) ولا (الميم والفاء والباء) ولا (الزاي والسين والذال والشاء والشين) ولا أحرف الإطباق ولا حروف أقصى الحنك (القاف والكاف والجيم القاهرية) ولا أحرف وسط اللسان (الجيم المعطشة والشين) " ⁽¹⁾ ، مع الأخذ في الاعتبار أن الجيم والشين قد اجتمعتا في أكثر من أصل .

ويقدم لنا د. عبد الصبور شاهين محاذير البنية العربية اعتماداً على نتائج دراسته الإحصائية لجذور معجم تاج العروس للزبيدي باستخدام الكمبيوتر مثبتاً أن " اللغة العربية قد تحاشت مجموعة من التتابعات الصوتية بحيث لم يرد منها أى مثال في اللسان العربي ، لا في صورة ثنائية ، ولا في صورة ثلاثية ولا فيما هو أكثر من ذلك ... ومن أمثلة ذلك أن العربية لم يرد منها في بناء الثلاثي :

- 1- همزة + همزة .
- 2- ت + ظ .
- 3- ث + ذ / ث + ز / ث + س / ث + ص / ث + ض / ث + ظ .
- 4- ح + خ / ح + ع / ح + غ / خ + هـ .
- 5- خ + ح / خ + غ / خ + هـ .
- 6- د + ت .
- 7- ذ + ت / ذ + ث / ذ + د / ذ + ز / ذ + ص / ذ + ض / ذ + ظ .
- 8- ز + ث / ز + س / ز + ش / ز + ص / ز + ض / ز + ظ .
- 9- س + ث / س + ز / س + ش / س + ص / س + ض / س + ظ .
- 10- ش + ض .

(1) موسيقى الشعر د. إبراهيم أنيس 30

- 11- ص + ث / ص + س / ص + ش / ص + ض / ص + ظ .
- 12- ض + ش / ض + ص .
- 13- ط + ص / ط + ض / ط + ظ .
- 14- ظ + ت / ظ + ث / ظ + خ / ظ + د / ظ + ذ / ظ + ز / ظ + س / ظ + ص / ظ + ض / ظ + ع / ظ + ق / ظ + ك .
- 15- ع + همزة / ع + ح / ع + خ / ع + غ .
- 16- غ + همزة / غ + ح / غ + خ / غ + ع .
- 17- ق + ج / ق + ك .
- 18- ك + ق
- 19- م + ب .
- 20- هـ + ح / هـ + خ ⁽¹⁾ .

ومن الواضح أن هذه الدراسات صدّقت معظم ما جاء به ابن دريد وقد يبدو للمتأمل في محاذير د. عبد الصبور شاهين أن ابن دريد أشار إلى مجموعة من التتابعات الصوتية لا توجد في تلك المحاذير، وهي (ج ك - ج ق - ج ع - خ - ف م - ك ج - ل ر - ن ر - هـ - هـ ع) وهذا يدلنا على واحد من أمرين :

- 1- خطأ ابن دريد في رفض هذه التتابعات .
 - 2- تغيير معيار الفصاحة في عصر تاج العروس عن معيار المتقدمين .
- ونحن نستبعد الاحتمال الأول ، بل يذهب إلى أنه من المحتمل أن يكون معيار الفصاحة قد تغير عند المتأخرين عما كانت عليه مقاييس الفصاحة في القرون الأولى ويؤكد قولنا هذا ما جاء به بعض الباحثين في قولهم : " ولعلنا نجد في المعجمات المطولة كلسان العرب وتاج العروس أشياء لا نجدها في

(¹) في التطور واللغوى د. عبد الصبور شاهين 130 - 131 .

" العين " ، وذلك لأن ابن منظور صاحب اللسان والزبيدي صاحب التاج وأمثالهما من المتأخرين قد سجلوا مواد لم تكن معروفة بفصاحتها في عصر الخليل مثلاً أو عصر الجوهري صاحب الصحاح المتوفى سنة 383 هـ ومعاصره ابن فارس المتوفى سنة 395 هـ وهذا يعنى أن معيار الفصاحة في خلال القرون الثاني والثالث والرابع للهجرة غيره في القرون المتأخرة " (1) .

ونجد من اللاحقين لابن دريد من قد أيدت ملاحظاتهم ابن دريد حول عدم ورود تلك التتابعات في اللغة العربية ، وذلك ملاحظاتهم حول حروف الحلق مثلاً ، أنها عندما تجاورت كان ذلك في تلك المواضع التي أشار إليها ابن دريد من قبل وهي " ثلاثة مواضع : .

- 1- الهمزة المبدوء بها مع واحد من ثلاثة أحرف هي : (هـ - ح - خ) في مثل (أهل - أحد - أخذ) .
- 2- الهاء مع العين وتقدمت العين في كلمتين (عهد - عهر) .
- 3- الغين مع الخاء وتقدمت الخاء في (نخع) " (2) .

أيضاً هناك ملاحظات لهم حول تلك الحروف وحروف أقصى اللسان تؤكد صحة ما جاء به ابن دريد ، فيرى ابن منظور نفسه أن " الحروف التي يمتنع مجيئها في تركيب وهي الحروف ذات المخرج الواحد ولا سيما حروف الحلق إلا أن يقدم حرف على الآخر ولا يجتمع إذا تأخر وهو العين والهاء فالعين إذا تقدمت جاء التركيب مقبولاً وإذا تأخرت لا تتركب ... " (3) .

وتأتى آراء ابن جنى أيضاً مساندة لابن دريد حيث ينقل عنه السيوطي قوله : " اعلم أن واضع اللغة لما أراد صوغها وترتيب أحوالها هجم بفكره على جميعها ورأى بعين تصويره وجوه جملها وتفصيلها ، فعلم أنه لا بد من رفض ما شنع تأليفه فيها نحو (هع) أو (قخ) و (كق) فنفاه عن نفسه ولم يخرج به بشيء من لفظه ... " (4) .

(1) كتاب العين للخليل (بتحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي) 8-9 .

(2) أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي د. عبد الغفار حامد هلال 11 بتصرف .

(3) انظر : التنافر الصوتي والظواهر السياسية د. عبد الواحد حسن الشيخ 25 .

(4) المزهر للسيوطي 245/1 .

كذلك يرى ابن فارس أيضاً فيما لا يجوز تأليفه : " وذلك كجيم تؤلف مع كاف أو كاف تقدم على جيم ، وكعين مع غين ، أو خاء مع هاء أو غين فهذا وما أشبهه لا يأتلف " (1) .

ويقول ابن جنى في الخصائص : " أما إهمال ما أهمل فأكثره متروك للاستثقال فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه نحو سص وطس وظث ، وئظ ، وشض ، وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه والمشقة على النفس لتكلفه ، وكذلك نحو قج وجق وكق وكج وجك وكذلك حروف الحلق هي من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها عن معظم الحروف " (2) .

ومن ذلك يتضح احتمال أن المتأخرين قد قبلوا الكلمات المعربة أو الدخيلة بصورة كبيرة ، يدلنا على هذا وجود تتابعات لكلمات أعجمية معربة في تلك الإحصاءات الحديثة ، ونعرض الآن لبعض التتابعات التي ناقشها ابن دريد من منظور المعاصرين :

- جق / قج : " بالرجوع إلى إحصاءات جذور معجم لسان العرب والصحاح تبين أن الجيم لا تجيء بعدها القاف في جذر ثلاثي أبداً ، وأن القاف كذلك لا تجيء بعدها الجيم ، وقد تجيء الجيم في أول الجذر والقاف في آخره وتتوسط بينهما حروف قليلة هي (ي ، ز ، س ، ق ، ك ، ن ، و) وقد تجيء القاف في أول الجذر والجيم في آخره فيتوسط بينهما (الباء والطاء والنون) وكل ذلك كلمات معربة " (3) .
وبالنظر إلى رأى ابن دريد في اجتماع الجيم والقاف نجد أنه مرة قال " ولم تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربية إلا في خمس كلمات أو ست " ومرة استثنى وقال : " إلا بحاجز " .

وتأثر به الجواليقي (ت 540 هـ) في المعرب فنقل الرأيين ، وعلق د. ف . عبد الرحيم محقق الكتاب قائلاً : " قوله (إلا بحاجز) لا داعي لهذا القيد إذ الجيم والقاف لا تجتمعان في كلمة عربية مطلقاً ... فمتى جاءت في كلمة فاعلم أنها معربة ... وقال الفيروز آبادي : لا تجتمع الجيم والقاف إلا معربة أو صوتاً هذا ولم يرد مثال واحد لا عربى ولا أعجمى جاءت فيه القاف بعد الجيم مباشرة ثم

(1) المزهر 240 / 1 .

(2) الخصائص 54/1 .

(3) التعريب في القديم والحديث د. محمد حسن عبد العزيز 61 بتصرف .

بمقتضى هذا القيد الذى قيّد به قاعدته هنا فإن الكلمات التى ذكرها والتى تجتمع فيها الجيم والقاف بحاجز يجب أن تكون عربية لا معربة ! " (1) .

أما عن قول ابن دريد فى اجتماع الجيم والقاف فى ست كلمات أو أكثر فقد نقلها الجو النقى فى المعرب أيضاً⁽²⁾ ، ويعلق محقق الكتاب أيضاً قائلاً : " ما معنى هذه العبارة ؟ هل معناها أن هذه الأحرف الستة وإن فصلت فيها الجيم من القاف بحاجز فإنها معربة ؟ لماذا خص الجوق بالنص على تعريبه إذن ؟ " (2) .

ونضيف أن ابن دريد قد وصف كلمة (الجُوق) بأنها دخيلة ثم خص (الجوالق - الجوسق) بأنها معربتان ، كذلك رأى أن تلك الكلمات عربية لوقوع القاف والجيم فيها بحاجز : (جلوبق - جرنديق - جلنفة - جنبشة - جعفليق) ، فما الذى جعله يحكم بعربية تلك الكلمات مع أن الإحصاءات الحديثة - أثبتت عجمتها ؟ ! .

نرى أن ابن دريد لم ينس معيار الحروف الذلقية وهذه الكلمات تميزت عن سالفاتها باجتماع حرفين على الأقل من أحرف الذلاقة فيها حتى ولو وجد فى الأخرى ما هو مقبول عنده (السين واللام) !! وقد ذكرنا من قبل أنه ليس شرطاً أن توجد حروف الذلاقة ففى الكلمة لنحكم بعروبته .

ومن الملاحظات أيضاً التى تؤخذ على ابن دريد أنه ناقش عروبة كلمة " المنجنيق " من منظور اشتقاقى تصريفى وذلك كفيل بالحكم عليها بالعروبة ، ثم قرر بعد ذلك أنها أعجمية ! وهذا يوحى بالاضطراب فى علاج تلك الكلمة .

ولقد كان " من استدلالات اللغويين على عربية اللفظ أن يكون له جذر عربى بمعناه وهذا أقوى دليل استدلل به القدماء " (3) .

(1) المعرب للجو النقى هامش صفحة 100 ، ص 229 .

(2) المعرب الجو البقى 230 .

(3) التعريب فى القديم والحديث د. محمد حسن عبد العزيز 51 .

ولما كانت الإحصاءات الحديثة قد أثبتت أعجمية الألفاظ ذات الجيم والقاف فإن كلمة المنجنيق على رأى ابن دريد أعجمية فعلاً " والمتوقع ألا تجرى الكلمة المقترضة في كل الأحوال مجرى الكلمة - العربية الأصلية من حيث التصريف والاشتقاق ، وما ينبني عليه من اعتبار الأصل والزائد "(1).

أما عن أصل كلمة (منجنيق) فهي كما تؤكد المراجع الحديثة يونانية (on - magganik) دخلت إلى الآرامية (منجنيقا) ثم إلى العربية (منجنيق) "(2).

ولقد وقع ابن جني في نفس هذا الاضطراب عند ما نقل كلام ابن دريد بنصه (3).

- التابع ن ر : صدقت الإحصاءات الحديثة ما ذكره ابن دريد دون أى جدال - حول التابع (نر) بأنه غير موجود في كلمة عربية و " بالرجوع إلى إحصاءات جذور اللسان والصحاح وإلى مداخل اللسان تبين أن النون جاءت بعدها الراء في المداخل الثلاث الآتية فقط (نرب) وفيه النيرب : الشر- والنميمة ، ويَنرِب الرجل سعى ونم ، و (نرج) وفيه النورج والنيرج معرب و (نرس) وفيه النرس - ضرب من التمر وموضع ليس عربياً ، و (نرش) نرش الشيء نرشاً تناوله بيده حكاه ابن دريد قال : ولا أحقه (أى لا أثبته) . وأن النون جاءت بعدها الراء في المداخل الرباعية الآتية : (نرجس - نرجل - نرسن - نرمق) وهى أسماء كلها معربة ومن هذا يتبين أن الملاحظة سليمة ولا يقدر في سلامتها وجود جذرين أحدهما نادر الاستعمال والآخر انفرد بذكره ابن دريد ولم يقره "(4).

ولم يكن المعيار الصوتي فحسب هو الوحيد في مقاييس ابن دريد في هذا المجال فقد اهتم اهتماماً مميزاً بالأوزان غير العربية ، ومن ثم تميز الكلمات الأعجمية نذكر أمثلةً لذلك :
- " وليس في كلام العرب اسمٌ على وزن فعاول إلا سراويل وهو معرب " (5).

(1) التعريب في القديم والحديث 52 .

(2) التعريب في القديم والحديث 52-53 .

(3) المنصف لابن جني 147/1 .

(4) التعريب في القديم والحديث 63 ، وانظر : الجمهرة 0 735/2

(5) جمهرة اللغة 66/1 .

- " الهاوون الذي يُدَقّ به عربى صحيح ولا يُقال هاوَنَ لأنه ليس فى كلام العرب اسم على فاعل بعد الألف واو " (1) ثم قال فى موضع آخر : " الهاوَنَ فارسى -معرب والعرب تسمية الهاوون إذا اضطروا إلى ذلك " (2).
- " قال أبو بكر وليس فى كلامهم فَعِيلُ بفتح الفاء فأما صَهَيْدَ فمصنوع وكذا يقول الخليل ومريم أعجمى " (3).
- ويأتى ابن دريد بعدة أوزان عربية لكنها نادر جداً منها :
- " وليس فى كلامهم فُعْلُول موضع الفاء منه ميم إلا هذا الحرف : مُغْرود ومُغْفور " (4).
- " ليس فى كلامهم فِعُول إلا حرفان خُرُوع وعِتود : موضع " (5).
- " وليس فى كلامهم أفعَل فهو مُفْعَل إلا ثلاثة : أسهب فهو مُسهب ، أَلْفَج فهو مُلْفَج إذا قل ماله ، أَحْصَن فهو مُحْصَن " (6).
- " ليس فى كلامهم كلمة أولها ياء مكسورة إلا يسار " (7).
- " ليس فى كلامهم فَعِيلَ ولا فُعُول ، ولا فَوْعَل ولا فُعُول " (8).
- ويتضح مما سبق أن العرب تغيّر بناء الكلمات غير العربية فى بعض الأحيان لتناسب الأوزان العربية مثل " الهاوون " إلا أن كثيراً من الكلمات لم يكن من الممكن إخضاعها للأوزان العربية فتركوها على حالها " (9).

(1) الجمهرة 996/2 .
(2) الجمهرة 1325/3 .
(3) الجمهرة 1173/2 ، 954/2 .
(4) الجمهرة 86/1 .
(5) الجمهرة 316/1 .
(6) الجمهرة 24/1 .
(7) الجمهرة 25/2 .
(8) الجمهرة 169/2 .
(9) المعرب للجو النقى 24 - 25 .

وبسبب ذلك اكتشف المعاصرون معياراً صوتياً جديداً يساند المعيار الصرفي القديم ، ويكشف أعجمية مجموعة من الكلمات ، هذا المعيار نتج عن الدراسة المعاصرة للمقاطع الصوتية ، فإذا كان القدماء قد حددوا لنا مجموعة من الأوزان نعرف بها أن الكلمة غير عربية ، فإن المعاصرين حددوا لنا مجموعة من المقاطع نعرف بها ذلك أيضاً . يقول د. إبراهيم نجا في ذلك : " من الوقوف على نسج الكلمات العربية وفق تلك الصورة يتيسر للنّاظر بأدنى تأمل أن يضيف فائدة جلية للمقاطع وهي تمييز الكلمات العربية من غير العربية ، فإذا وجدنا كلمة مكونة من مقطع من النوع الثالث وهو المركب من : (صوت صامت + صوت لين قصير + صوت صامت) + مقطعان من النوع الثاني ، (وهو المركب من صوت صامت + صوت لين طويل) عرف أن هذا غير عربي مثل (مهرجا وسرناجا) وكذلك الكلمات المكونة من هذا اللون : مقطع من النوع الثاني + مقطعان من النوع الثالث يكون نسجاً غير عربي وتلك ميزة تحتاج إلى الدقة وتضاف إلى مميزات الكلام العربي " (1) .

وبالرغم من هذا فإننا نرى تميز القدماء - ومنهم ابن دريد - في تحديد مجموعة لا بأس بها من الأوزان التي تميز لنا الكلمات الأعجمية ، وذلك أنهم عرفوا الأوزان العربية أولاً وما شذ عنها لقي خلافاً في آذانهم ، ومن ثم عرفوا الشذوذ بسهولة ، لكن أن نأتي ببعض كلمات : نعلم مسبقاً أنها أعجمية ثم نرسم عن طريقها مقياساً جديداً فهذا شيء متكلف .

(ب) الأصوات والمهملة :

يعرف المهملة بأنه " وصف لكل ما تعطل عن العمل لعله ما ... والمهملة كذلك وصف للفظ غير المستعمل وذلك كلفظ " ديز " مقلوب زيد " (2) .

ولقد عرض ابن دريد الأزدي في جمهرته كثيراً من الجذور المهملة والتي سماها " مماتة " ولم يشر إلى السر في إهمالها أو إماتتها إلا في حالة واحدة فقط ربط فيها ابن دريد علاقة إماتة جذر من الجذور

(1) التجويد والأصوات د. إبراهيم محمد نجا 30-31 ، وفي المرجع لفظ (ساكن) وقد درجنا على تسميته بالصامت ، وانظر أيضاً : دراسة الصوت اللغوي د. أحمد مختار عمر 238 ، دراسات في أصوات اللغة العربية د. يحيى محمود علي الجندى 23 .

(2) معجم المصطلحات الصرفية والنحوية د. محمد سمير نجيب اللبدي 236 .

بالعلة الصوتية مما يدلنا على أن هناك علاقة بين المهمل والأصوات ألكنا لا نجد في كل ما أتى به ابن دريد من جذور مائة علة صوتية مما يدل على أن القضية أكبر من العلة الصوتية .

ومن إشارات ابن دريد المتعددة للمهمل في صورة أفعال مائة ما يلي : (الجعن - العهج - الدخش - العدر - الرّدك - الدلس - الدفص - الصدل - المحن - الضّدن - العلد - القدل - الوده - الزّغر - العهم - الهمغ - الفلم) ⁽¹⁾ .

وهذا على سبيل المثال لا الحصر وهو كثير في الجمهرة ، والحالة الوحيدة التي ربط فيها ابن دريد بين إماتة جذر والعلة الصوتية هي قوله : " العهق : أميت فعله لمجاورة الهاء العين ، فقالوا : بعير عَوْهق : طويل ففصلوا بينهما بالواو " وهذا لأن العين والهاء حلقيان عند ابن دريد .

والجدير بالذكر أن ابن دريد قد أشار إلى مجموعة من التتابعات الصوتية المرفوضة - كما أشرنا سابقاً - وهذا النوع من المهمل يدخل في إطار ما لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب ، لأننا سوف نجد ابن دريد قد أدرك نوعين آخرين المهمل .

فبعض الجذور السابقة أهملت عند ابن دريد في إطار ما يمكن النطق به مع الاستثقال فرفض لذلك مثل " العهق " .

تبقى حالة ثالثة أن معظم الجذور السابقة لم يستعمل لا لثقله وإنما لعله أخرى لم يوضحها لنا ابن دريد هذه الجذور مثل (الجعن - العدر - الدلس - المحن - العلد - القدل - الزغر - الفلم إلخ) وهي كما نرى سهلة النطق ، بها ما استخف واستحسن من الأصوات وبالرغم من ذلك أهملت .

هذه التقسيمات لحالات المهمل لم يذكرها ابن دريد صراحة وإنما ذكر ما يدل على إدراكه لها ، وذلك عهده في معظم القضايا الصوتية في هذا الباب .

⁽¹⁾ انظر جمهرة اللغة 1/ 485 - 486 ، 578 ، 632/2 - 637 - 647 - 655 - 656 - 672 - 651 - 663 - 675 - 689 - 705 - 954 - 963 - 970 .

تلك التقسيمات درسها دراسة أكثر تنظيماً ابن حنى ، حيث نجد له أحاديث كثيرة⁽¹⁾ في كتبه عن

المهمل قسم فيها الأصول التي لم تستعمل على ثلاثة أنواع :

- 1- ما لا يمكن النطق به أصلاً .
- 2- ما يمكن النطق به مع الاستئصال فرفض لذلك .
- 3- ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل لا لثقله لكن لغير ذلك من التعويض عنه ، أو لأن الصنعة أدّت إلى رفضه .

وواضح أن العلة جليّة في النوعين الأوّلين ، ويوضح لنا ابن حنى أسباباً للنوع الثالث تتعلق برغبة العرب في إهمال بعض أصول الثلاثي حملاً على الرباعي والخماسي أكذلك ما يتعلق بالاستعمال المحدود للغة من الاختيارات المطروحة المحدودة ، مما يفى لقضاء حاجات مستعمليها من التواصل .

فيقول ابن حنى : " كانت الأصول ومواد الكلم معرضة لهم وعارضةً أنفسها على تحيّرهم ، فجرت عندهم مالا ملقى بين يدي صاحبه وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعضه ، فميز رديئه وزائفه فنفاه البتة كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه ، ثم ضرب بيده إلى ما أطف له من عرض جيده فتناوله للحاجة إليه وترك البعض لأنه لم يرد استيعاب جميع ما بين يديه منه لما قدمنا ذكره ، وهو يرى أنه لو أخذ ما ترك مكان أخذ ما أخذ لأغنى عن صاحبه ، ولأدى في الحاجة إليه تأديته ، ألا ترى أنهم لو استعملوا (لجمع) مكان (نجع) لقام مقامه وأغنى مغناه ؟! ⁽²⁾ .

ثم يأتي ابن فارس ويقسم المهمل على أضرب ثلاثة مضمناً كلامه بعتاب على اللغويين - أمثال ابن دريد - أنهم لم يذكروا المهمل في أقسام محددة في حين ذكره في سياق الكلام ، فيقول فيما نقل عنه السيوطي : " المهمل على ضربين : ضربٌ لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب ألبتة وذلك كجيم تؤلف مع كاف ، أو كاف تقدّم على جيم ، وكعين مع غين ، أو حاء مع هاء أو غين ، فهذا وما أشبهه لا

(1) انظر مثلاً الخصائص : 55-54/1 ، 61 ، 65 ، 261-264 .

(2) الخصائص 65/1 .

يأتلف ، والضرب الآخر ما يجوز تألف حروفه لكن العرب لم تقل عليه ، وذلك كإرادة مريد أن يقول :
عضخ فهذا يجوز تألفه وليس بالنافر ، ألا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة خضع ، لكن العرب لم تقل
عضخ فهذان ضربان للمهمل .

" وله ضرب ثالث : وهو أن يريد مريد أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف
الذلق أو إلا طباق حرف [!!] وأى هذه الثلاثة كان فإنه لا يجوز أن يسمى كلام وأهل اللغة لم يذكروا
المهمل في أقسام الكلام ، وإنما ذكروه في الأبنية المهمة التي لم تقل عليها العرب " (1) .
وابن فارس يؤخذ عليه أنه جعل الضرب الثالث خاصاً بحروف الذلاقة وكان من الممكن أن
تندرج تحت الضرب الأول ، كذلك وضع أحرف الإطباق جنباً إلى جنب مع أحرف الذلاقة ، وهى
مستبعدة من هذا الضرب .

ولم يدرك ابن سنان الخفاجى المهمل لغير علة صوتية ، ورأى أن كل ما أهمل في اللغة يرجع إلى
علة صوتية حيث " قال في سر الفصاحة : إن الواضع لها [لغة] إن كانت مواضعة تجنب في الأكثر كل
ما يثقل على الناطق تكلفه والتلفظ به كالجمع بين الحروف المتقاربة في ، المخارج وما أشبه ذلك ، واعتمد
مثل هذا في الحركات أيضاً فلم يأت إلا بالسهل الممكن ، دون الوعر المتعب ، ومتى تأملت الألفاظ
المهمة لم تجد العلة في إهمالها إلا هذا المعنى وليس غيرها من اللغات كذلك كلغة الأرمن والزنج
وغيرهم " (2) .

(1) المزهر 240/1 .
(2) انظر مقدمة سر الصناعة 17 .

بين ابن دريد والمعاصرين :

ذكرنا من قبل أن ما أهمل بسبب العلة الصوتية لا خلاف عليه بين القدماء والمعاصرين ، ولقد تعرض المعاصرون لقضية المهمل من الأبنية الجائزة التركيب في اللغة ، وربطوا بين ما هو ممكن وبين ما هو مستخدم بالفعل واستعانوا في ذلك بالعمليات الحسابية والمنطق العقلي .

فالمتأمل في لغات البشر يجد " في كل لغة من لغات الأرض عدداً محدوداً من الأصوات مختارة من بين عدد يكاد يكون غير محدود مما يمكن لأجهزة النطق عند الإنسان أن تصدره ... كما أن باستطاعة المجتمع الذي يتكلم لغة معينة أن يركب من ذلك العدد المحدود من الأصوات المميزة أعداداً ضخمة للغاية من المفردات أو الكلمات .

" لو فرضنا أن عندنا (20) صوتاً صامتاً في لغة ما و (10) أصوات صائتة ، ونريد أن نركب من هذه الأصوات كلمات ثلاثية أى ذات ثلاثة أصوات فقط ، اثنان منها صوتان صامتان والثالث صوت صائت ، على أن يكون ترتيب تلك الأصوات الثلاثة في الكلمات على أى نظام ، فإن عدد الكلمات الثلاثية التي يمكن أن نركبها من ذلك العدد المحدود من الأصوات يبلغ 11400 كلمة ، ويمكننا بعد ذلك أن نتصور تلك الأعداد من الكلمات الرباعية أو الخماسية أو السداسية التي يمكن تركيبها من ذلك العدد المحدود جداً من الأصوات " (1) .

وبالنظر إلى واقع لغتنا العربية نجد أنها تتكون من 28 صوتاً ، وتؤكد الدراسات ضالة القدر المستخدم بالفعل من وسط اللغة بالقياس إلى الاحتمالات الممكنة رياضياً " فعدد الأصول الثنائية التي يمكن استخراجها من تأليف الأصوات العربية هو في الواقع (28) أى : (784) صورة " (2) .

في حين نجد " الجوهري قد أورد منها في معجمه واحداً وعشرين جذراً وأما عدد الجذور الرباعية فهو (592704) على حين أن ما أورده الجوهري هو 766 جذراً أى أن نسبة الموجود

(1) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة د. نايف خرما 263 .
(2) في التطور اللغوي د. عبد الصبور شاهين 129 . ويرى د. محمد فتوح أن عدد الجذور الثنائية المسموح بها رياضياً هو 28×29 أى 812 جذراً ثنائياً، انظر : مبادئ علم الأصوات العام 244 .

إلى المسموح به رياضياً هو (1-3) في الألف " (1).

أما عن البنية الثلاثية " فهي بنية مرنة تبلغ معادلتها (28) أي (21952) صورة ثلاثية ممكنة وقد بلغ عدد الجذور الثلاثية المستخدمة فعلاً في اللغة العربية (7597) جذراً أي حوالى ثلث الممكن رياضياً " (2).

ومن هنا فإن العربى قد أهمل أبنية كثيرة جداً تحتملها القوانين الصوتية ، وارتبط ذلك بالحاجة فقط ، والخلاصة في تلك الإحصاءات أن العربى قد " استعمل بعض الألفاظ للحاجة إليها وإلا فإن تركيب الكلمات من الحروف يبلغ بالتحليل الرياضى ما يجاوز اثنى عشر- (مليوناً) من الكلمات ... والمستعمل من الألفاظ يجاوز ثمانين ألف مادة على ما جاء في لسان العرب " (3).

ويسمى المعاصرون إهمال تتابعات صوتية ممكنة من الناحية الفونولوجية (بالفجوات العرضية) ، ويصفون التتابعات الصوتية غير الممكنة فونولوجياً بأنها " مرفوضة تركيباً " (4).

وبالنظر إلى ما ذكره ابن جنى من قبل حول إهمال العرب لبعض الأصول الجائزة صوتياً مثل (لجمع) حملاً على الرباعى والخماسى اللذين يهمل الكثير من أصولهما ، لذلك لا بد ألا يخلو البناء الثلاثى من ضرب من الإهمال بالإضافة إلى ما ذكره من عدم الحاجة إليه ، يرى د. محمد فتحي أن ابن جنى بذلك " قد فطن إلى ما يسمى بالفجوات العرضية وإن عبر عنها بطريقة غير علمية ... والصواب أن يقال : - لم يترك التتابع الصوتي الذي تعبر عنه (لجمع) لتناقضه مع قواعد التركيب الفونولوجي لكلمات اللغة العربية ، فقد شغلت اللام الموقع الخالي في السياقات الصوتية وذلك في : لجأ ولجب ولجذ ولجم ولجن ، وإنما لأنه لم يعط عن طريق الصدفة معنى ولا وظيفة نحوية " (5).

(1) مبادئ علم الأصوات العام ديفيد أبركر ومبى ترجمة وتعليق د. محمد فتحي 244 .

(2) في التطور اللغوى د. عبد الصبور شاهين 132 .

(3) دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح 181 .

(4) انظر : مبادئ علم الأصوات العام 242 .

(5) مبادئ علم الأصوات العام 243 - 244 .

والسر فى تلك القضية أن اللغة يجب أن تتصف بالمحدودية عند مستعملها حتى يتسنى لهم استخدامها واستيعابها والسيطرة على أزماتها المختلفة .

وصفة (المحدودية) تلك التى اختارها الناطقون باللغة لتكون من سماتها العامة لم تبدأ بالبنية فحسب بل بدأت من المكون الأساسى لها " الأصوات " ، فبالرغم من أن إمكانات الجهاز النطقى الإنسانى غير محدودة فى إصدار عدد غير محدود من الأصوات إلا أن اللغة آثرت مجموعة محدّدة من رموزها الصوتية بهدف أن يكون نظامها الصوتى فعالاً عند مستخدمها .

كذلك لما كان بإمكان تلك المجموعة المحدودة من الرموز الصوتية تكوين عدد ضخم من الأبنية المحتملة والممكنة اختارت اللغة مجموعة محدودة للهدف نفسه .